



بلاغ

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، تدعو إلى إطلاق سراح الشباب الذي تم إيقافه، وتعتبر الحق في التجمع والتظاهر السلميين ممارسة دستورية مشروعة

تابع المكتب التنفيذي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان باهتمام بالغ الدعوات التي أطلقها مجموعة من الشباب المغربي عبر منصات التواصل الاجتماعي، في إطار ما عُرف بشباب GENZ212، من أجل تنظيم وقفات وتجمعات سلمية بعدد من المدن المغربية، للاحتجاج على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والمطالبة بضمان الحق في الصحة والتعليم والشغل والعيش الكريم، باعتبارها من الحقوق الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدستور المغربي

وإذ يتوقف المكتب التنفيذي عند ما تعرضت له بعض هذه الوقفات من تفريق من طرف القوات العمومية، وما رافقها من تسجيل حالات إيقاف في صفوف عدد من المشاركين والمشاركات وما تحمله هذه التطورات من دلالات اجتماعية وحقوقية عميقة تعكس تنامي شعور فئات واسعة من الشباب بالحاجة إلى إقرار سياسة عمومية موجهة له ذات بعد اجتماعي واقتصادي.

وإذ يستحضر الدور الذي تضطلع به المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في الدفاع عن الحقوق والحريات والنهوض بها، وحماتها، فإنه يعلن للرأي العام الوطني ما يلي:

أولاً: تأكيد الثابت على ضرورة احترام الحق في التجمع والتظاهر السلميين باعتبارهما من الحقوق المدنية والسياسية، المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه المغرب، وفي الدستور المغربي الذي يقر بحرية التعبير والتنظيم والاحتجاج السلمي.

ثانياً: يعبر عن قلقه العميق إزاء إيقاف شباب شارك في وقفات وتجمعات سلمية، ويطالب بالإفراج الفوري عن جميع الموقوفين، مع احترام كافة حقوقهم المنصوص عليها قانوناً.

